2- طريق الحرير ودوره في النهضة الاقتصادية للصين

The Silk Road and its Role the Economic Renaissance of China

عبد الله حسن البجاري
طالب دكتوراه في كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة بيروت العربية
abdullah81866490@gmail.com

تاريخ الاستلام: 1/9/ 2022 **تاريخ القبول: 2022/1/26**

مستخلص البحث:

تميّزت الصين في السنوات الأخيرة بنموها الاقتصادي عام 1979 – 2020، وسلكت استراتيجية جديدة، وهي نشر مفهوم التنمية في جميع أشكالها لتشكيل قوة ذكية تضاف إلى القوة الصلبة والناعمة التي تمتلكها، فانطلقت فكرة مشروع طريق الحرير، ويتوقع أن يكون نهضة القرن لاحتوائه استثمارات ضخمة في عدد كبير من الدول، ولا يمكن تعريف هذا المشروع بأنه اقتصادي بحت، بل إنه جامع السياسة والدبلوماسية، والأمن، وهو مشروع شامل ومتكامل.

الكلمات المفتاحية:

أ- الفوائد الاقتصادية التي تجنيها الدول الواقعة على طريق الحرير
ب-الإصلاح الزراعي الصيني وسبل تطويره
ت-الاستراتيجية الصينية الجديدة لإرساء الاستقرار الاقتصادي على طريق الحرير
ث-الأهمية التجارية لطريق الحرير في العصر الحديث

Abstract:

In recent years, China has been distinguished by its economic growth and adopted a new strategy, which is to spread the concept of development in all its forms to form a smart power that is

added to its hard and soft power. The idea of the Silk Road project was launched, and it is expected that it will be the renaissance of the century because it contains huge investments in a large number of countries. This project cannot be defined as a purely economic project, but rather that it combines politics, sociology, diplomacy and security, in short, it is a comprehensive and integrated project.

Keywords:

A. Economic benefits for countries along the Silk Road
B. Chinese agrarian reform and ways to develop it
C. China's new strategy to establish economic stability on the Silk Road
D. The commercial importance of the Silk Road in the modern era

المقدمة:

إن البحث في إمكانية تحول الدولة في الصين عبر هذا المشروع هو ربط الصين مع أوروبا وسط آسيا والشرق الأوسط ما يجعلها قوة اقتصادية ذات أهمية عالمية، كما سيكون لطريق الحرير الجديد شق تعاوني لتحقيق التنمية في الصين والدول المشاركة، وفي الوقت نفسه تنافس عند تضارب المصالح، ولهذا السبب صنعت إشكالية البحث منطلقة من الاقتصاد ثم السياسة، ولقد تزايد الصعود الصيني على الساحة الدولية حتى بات البعض يتحدث عن القرن الحالي بأنه القرن الصيني، وتشير التوقعات إلى أن الصين سوف تصل لقيادة النظام الدولي، وذلك بسبب أهمية طريق الحرير الجديد سيعطي الصين إمكانيات التحول من قوة اقتصادية إلى قوة هيمنة سياسة عالمية، وإلى جانب ذلك طرح عدة مشاريع اقتصادية من طريق الحرير الجديد تشبه خطة مارشيل جديدة أو هيمنة سياسية مبطنة؟ في ظل ممارسات الولايات المتحدة الأميركية سياسة التطويق على الصين عبر عقد تحالفات استراتيجية عسكرية واقتصادية مع دول تنافس الصين أو تجاورها، فهي طريق الحرير الجديد هو المخرج للصين من هذا التطويق.

الفوائد الاقتصادية التي تجنيها الدول الواقعة على طريق الحرير

تطور لاحقاً مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من حقول المعرفة، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى إلى رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع الفرد / الجماعة/ المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية للتنمية البيئية وغيرها[1].

فالمعايير التي ترافق التقدم والتحضر، وبين ما هو متخلف أو حضاري، هي مدى الازدهار الاقتصادي السياسي العلمي والصحي لهذه الدولة، وبالتالي ينعكس على الوضع الاجتماعي والمعيشي للأفراد ليحدد مدى قوة الدولة وتأثيرها في الأحداث العالمية، ومن أهم الأمثلة المعاصرة هي دولة الصين الشعبية حيث أصدر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة «الكتاب الأبيض» الذي يتناول استراتيجية التنمية السليمة لهذه الدولة عبر القدرة لتطوير ذاتها من خلال القيام بمشاريع تطويرية وتنموية كمبادرة طريق الحرير الجديد والالتزام بالانفتاح على الخارج[2].

والهدف من تحويل الصين من دولة زراعية إلى دولة صناعية اشتراكية كبيرة، وتم تمويل هذه المشاريع بمساعدات تكنولوجية، وتسهيلات مالية من قبل الاتحاد السوفيتي[3].

في أواخر الخمسينات، اختلفت الرؤية بين الصن والاتحاد السوفيتي تجاه نموذج التنمية الاقتصادية الملائمة للصين، ويعود هذا إلى الفرق بين الظروف الاقتصادية والسياسية والتاريخية للبلدين، مما أدى إلى توتر في علاقة البلدين وعرفت هذه المرحلة، باستراتيجية القفزة الكبرى إلى الأمام (1962–1958) في هذه الفترة تم إلغاء الاتفاقيات بين الصين والاتحاد السوفيتي وتوقفت المساعدات التي كانت تعطى من قبل السوفيات، وبعد تطوير جميع القطاعات والأهم هو اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية التي تجسدت بالكومينات الشعبية، وهي نظام إداري يجمع بين الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري، والثقافي وهي نتيجة دمج التعاونيات القديمة لتوفير المزيد من القوة العاملة والخبرة ورأس المال[4].

وبعد أن تم إعداد الخطتين الخمسيتين الثالثة والرابعة من (1966– 1976) وعرفت الصين ثورة ثقافية في عام 1968م حيث عم العنف في الصين، وسميت بالثورة لأنها

(1) صالح الحاج، التنمية السياسية، نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر، 2008، ص2.

(2) نصر عارف، مفهوم التنمية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، د.ت.

(3) ميشال توادر، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريج للنشر، الرياض، 2009، ص309.

(4) افريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتاب للنشر، الأردن، 1988، ص388-387.

كانت تقف في اتجاه واحد، وفي عام 1978 تمسك الجيل من الجماعة القيادية المركزية من قبل الدولة، وهم شياو بيغ وكانت نواتها، التي تمثلت بتحرير العقول والبحث عن الحقيقة من الواقع، وتنطلق نظرية دنغ شياو بينغ أفكار الأساسية الأربعة وهي: تأسيس الدولة والإصلاح والانفتاح الخارجي والداخلي، تقوية الوطن، وسياسة اقتصاد السوق[1].

وبعد ذلك تزامنت الإصلاحات الصينية مع الانتقال الليبرالية الجديدة في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، فكانت النتيجة في الصين إنشاء نوع خاص من اقتصاد السوق يندمج عناصر الليبرالية الجديدة مع تحكم الدولة المركزية وسيطرتها على مختلف مرافق الحياة وسنرى محطات اقتصاد الصين بالنموذج الخاص به الجامع ما بين تحكم الدولة المركزي وبعض عناصر الليبرالية من عام 1978 حتى اليوم[2].

معوقات الإصلاح الزراعي الصيني وسبل تطويره

تم البدء بإصلاح القطاع الزراعي من خلال عدة إجراءات أبرزها إلغاء الكومينات والتعاونيات الزراعية وتوزيعها على العائلات الفلاحية، فسمح للفلاحين اختيار أنواع من المحاصيل واتباع إرشادات السوق في عمليات التبادل مما نتج عن ذلك تفعيل المبادرة الإنتاجية وتطوير الطاقة، ومن رغم زيادة دخل المناطق الريفية، واجهت المداخيل ركوداً وانخفضت قيمتها الحقيقية مما جعل التفاوت كبيراً بين نسب دخل الريف والمدينة مما سبب نزوحاً من الريف إلى المدينة[3].

النهضة الصناعية وبداية إصلاح القطاع الصناعي الصيني 1961م

امتازت هذه المرحلة بإصلاح الصناعة، وأهم إصلاحين هما:

- إصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية وأساليب إدارتها: تم تحويل الشركات العامة إلى شركات تسير وفقاً للآليات السوق، ونقل جزء هام من ملكيات الشركات العامة إلى المديرين والموظفين في هذه الشركات، مما أدى إلى زيادة الإنتاج وروح المبادرة.
- إصلاح نظام التسعير: أصبح باستطاعة المديرين الاحتفاظ بنسبة من الأرباح، وبيع فائض الإنتاج فوق السعر المحدد لهم أي وفقاً لنظام الحر.

(1) نادر الفرجاني، الكتاب الأحمر إلى جانب الكتاب الأصفر، عرض تجربة الصين التنموية، ندوة التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص299.

(2) طرح دنغ سياو خلال المؤتمر الوطني الثاني عشر لحزب الشيوعي عام 1982. افريت هاجن، مرجع سابق، 49-46.

(3) ديفيد هارفي، الليبرالية الجديدة، موجز تاريخي، ترجمة حجاب الإمام العبيكات، 2008، ص110-109.

وتم اتباع أسلوب التسعير المزدوج أسعار تحدد من قبل الدولة لجزء من انتاج السلع والجزء الآخر تحدده آليات السوق[1].

وابتداء من عام 1980، أنشأت الصين خمس مناطق اقتصادية خاصة على التوالي في مدن شنتشن وتشوهاي وشانتو بمقاطعة قوانغدونغ ومدينة شيامن بمقاطعة فوجيان ومقاطعة هاينان؛ وفي عام 1984 بدأت الصين انفتاح أربع عشرة مدينة ساحلية على الخارج[2].

ومنذ عام 1992 اتخذت الحكومة الصينية سلسلة من القرارات حول فتح مجموعة من المدن الحدودية وفتح المزيد من المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم؛ وأنشأت في بعض المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم تجارة حرة ومنطقة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية على مستوى الدولة. وبذلك تم التركيز على الوضع الخارجي بصورة شاملة وواسعة النطاق وعلى مستويات مختلفة والذي يجمع بين مناطق ساحلية وحوضية وحدودية، فتفوق المشهد الصيني في زيادة الاستثمارات المجلية والأجنبية وذلك عبر تطبيق معادلة اشتراكية السوق في المناطق الاقتصادية الخاصة[3].

أخذت الصين تطبق هذه النظرية باعتبار أن الإصلاح الاقتصادي هو الحجر الأساس للإصلاح في مجالات لتشكيل قوة مشتركة. لذلك يجب التمسك باتجاه إصلاح اقتصاد السوق الاشتراكي نظرياً وتطبيقياً لبناء اشتراكية ذات خصائص صينية متمايزة عن الدول الاشتراكية الأخرى[4]. فانطلاقة فكرة إعادة إحياء «طريق الحرير» في ربيع 2011 يمكن أن يكون خطوة إيجابية نحو التنمية– ليس فقط النمو– خصوصاً مع بروز الحاجة الصينية الملحة للطاقة– لتحريك عجلتها الاقتصادية فهذا الطريق سيؤمن لها التنوع في مصادر الطاقة تفادياً لأي تبعية اقتصادية وسياسية وسيوفر لها أسواقاً جدية في أوروبا. وكان التركيز الصيني في السابق على تحقيق أرقام في سرعة النمو أكثر من جودة هذا النمو، فاستعمال تكنولوجيا غير صديقة للبيئة وعدم الرشد في استخدام الطاقات والموارد، ولكن استطاعت الجمهورية الصينية من تحقيق قفزة نوعية في اقتصادها ولكن

(1) ديفيد هارفي، الليبرالية الجديدة، المرجع السابق، ص209.

(2) نادر الفرجاني، مرجع سابق، ص213.

(3) محمد فخري، الديمقراطية، مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات، دار المنهل، الأردن، ص169.

(4) شي جين ينغ، الإصلاح على نحو شامل، دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الأولى، بكين، 2014، ص109.

ينقصها الكثير من أسس التنمية المستدامة[1].

الاستراتيجية الصينية الجديدة لإرساء الاستقرار الاقتصادي على طريق الحرير 2017م

انطلقت فكرة مشروع الحرير الجديد في أوضاع دولية يسودها التوتر خصوصاً مع انتشار ظاهرة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية وبؤر الفقر وغيرها من المشكلات القديمة والجديدة في العالم. انعكست هذه المشكلات على الدول بما فيها روسيا التي أثقلت بأزمتها الاقتصادية ومشكلة الغرم والعقوبات الدولية التي فرضت عليها مما زاد من العداء العميق تجاه أوروبا والولايات المتحدة.

وبدأ الغرب يعرف الصين مع انتقال المنتجات والسلع عبر طريق الحرير إلى الخارج والتي بلغت صناعة الحرير فيها الذروة في عهد أسرة تانغ، حيث زادت أساليب نسجه وزخرفة وجمالاً، وتتذكر بعض المصادر أن الصينيين اكتشفوا صناعة الحرير منذ حوالي 3000 سنة قبل الميلاد، كما عرفوا في هذا الوقت المبكر فنوناً متعددة لإتقان صناعته وتطريزه[2]. وكما أن للعامل الاقتصادي دوراً أساسياً في هذا الطريق وفي لعبة الأمم بغية توسيع النفوذ والسيطرة بالقوة الناعمة.

لمحة عن المحطات السياسية في جمهورية الصين الشعبية

تشابهت البيئة الأساسية للنظام السياسي الصيني «لماوى» في هذه المرحلة بأغلبية عناصره وتطبيقاته مع البنية السياسية للاتحاد السوفيتي، وإن كان هناك اختلاف في وجهات النظر في أحيان كثيرة.

ولقد اختلفت جميع المجتمعات والمنظمات الاجتماعية المناظرة للنظام القديم وصل مكانها منظمات جماهيرية منها: اتحاد نقابات العمال، اتحاد المرأة، اتحاد الشباب وغيرها. والتي يسيطر عليها الحزب بكاملها، وفقاً لنظرية لينين وحزام القيادة، وبعدها انتهج سياسات مماثلة «لدينغ شياو بينيغ» في الانفتاح على الخارج وسلسة من الإصلاحات السياسية التي ارتكزت على العناصر التالية:

1 – تعديل الدستور الصادر عام 1982 وذلك في عام 1988 بحيث أصبح يتكون من 138 مادة، ويشير إلى الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين[3].

2 – إتاحة الفرصة لتحديد عناصر شابة في النظام، وهي عناصر ليبرالية وتتسم

(1) كارل ماركس، نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة راشد البرّاوي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1969، ص3-2.

(2)حكمت أسرة تانغ الصين على مدى ثلاثة قرون تقريباً أي من عام 907-618.

طارق قاسم أحمد، تاريخ الشرق الأقصى، الطبعة الأولى، دار الملايين، 2002، ص72-70.

(3) ديانا عماد محمد كمال، الحزب الشيوعي والإصلاح السياسي في الصين، 2002. الموقع.

https://democraticac.de/?p=34154caccessd. at 19-11-2017

بالتسامح الأيديولوجي والسعي لجعل عملية الخلافة السياسية ذات طابع سلمي[1].

3 – تنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية: رئيس جمهورية الصين ونائبه ينتخبان بشكل غير مباشر من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب.

4 – حرية الصحافة: حيث ظهر دور الإعلام الصيني في ترشيد الجماهير، وتوصيل أصواتهم وآرائهم ومقترحاتهم، فقد أصبح الإعلام قناة هامة لحماية حق الأفراد في المعرفة والمشاركة[2]. وأخذ المسار التقدمي للثقافة الصينية، أي أنها تجسد نظرية الحزب وخطة ومنهجه وسياسته وكل أعماله ومتطلبات وتطوير الثقافة الاشتراكية والقومية والعلمية والجماهيرية التي تواجه التحديث والمستقبل، ودفع الارتفاع المستمر للنوعية والفكر والأخلاق العلمية والثقافة لكل الأمة الصينية لتقديم قوة محركة معنوية وأفكار للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي الصيني.

وهناك بعض النقاط الجيوسياسية لجمهورية الصين الشعبية التي ستنعكس على تحقيق مشروع طريق الحرير الجديد ورؤية الصين لذاتها ولموقعها على الساحة الدولية.

اقتصاد اقطاعي (قبل 1840) اقتصاد شبه اقطاعي (1911–1840) اقتصاد رأسمالية الدولة على النهج الماركسي (1949–1912) ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتوجه المركزي للنهج الاشتراكي الصين الماركسية (1977–1949) اقتصاد السوق (1978 إلى اليوم)[3].

إن معطيات الواقع أنتجت سلوكاً عنيفاً لكل النزعات التي لم تجد طريقاً من خلال الدبلوماسية، فالصين لديها نزاعات كبيرة داخل إقليمها (مع دول فيتنام، ماليزيا، الفلبين، جزر بارسيل وغيرها)، تتمتع تايوان بموقع استراتيجي يمتد من مضيق تايون وقناة باشي الممرين الرئيسين البحريين اللذين يربطان شمال شرق آسيا والشرق الأوسط، ومن هنا تتضح أهمية وجود حكومة موالية أو على الأقل صديقة في تايوان بفتحها هذين الممرين أمام الولايات المتحدة بعد مغادرة القوات الأميركية قواعدها العسكرية في الفلبين.

في عام 1683 استسلمت تايون إلى السلالة الملكية «CH» وأصبحت جزءاً من مقاطعة (Fukien) الصينية. وفي عام 1895 ضُمّت تايوان إلى اليابان، وذلك بعد الحرب اليابانية الصينية الأولى، وطوّرت على أساس مستعمرة يابانية. وبعدها عادت تايوان إلى السيادة الصينية بعد صراع طويل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الحركة الاقتصادية النشطة على جانبي طريق الحرير

(1) مي جيون رول، هل تعرف الحزب الشيوعي الصيني، دار النسر باللغات الأجنبية، بكين، الصين، 2011، ص93.

(2) الاجتماع الثالث للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني، مجلة البحث عن الموقع، العدد الأول، 12/11/2013.

(3) جون ميرشايمر، الواقعية الهجومية، مدخل تفسيري لصعود قوة الصين في النظام الدولي والسياسية الدولية، بي بي سي عربي، الثلاثاء 22 نيسان 2014.

استفادت الموانئ المطلة على الخليج العربي وساحل اليمن من الصراع الاقتصادي بين الساسانيين والبيزنطيين، حيث عمل الساسانيون على تقليص تجارة البيزنطيين البحرية المباشرة مع الهند فاكتفت السفن البيزنطية بالوصول إلى باب المندب والسواحل الأفريقية للتزود منها ببضائع الشرق، ويذكر أن سفن الصين والهند كانت تنقل الحرير الصيني الذي اشتد عليه الطلب لكن البيزنطيين حاولوا بدورهم ضرب احتكار الساسانيين لتجارة الشرق البحرية وحرمانهم من الأموال التي تعود عليهم من تجارة الحرير الصيني، واستعانوا في ذلك بالحبشة. وقد نظم أبرهة الحبشي حاكم اليمن حملة سنة 571م للاستيلاء على مكة وضم الحجاز وضرب نشاط قريش التجاري. ولكن الحملة لم تحقق نصراً[1].

ومع تغيير الخارطة السياسية والاقتصادية في أوروبا وآسيا بعد القرن التاسع الميلادي، برز دور النقل البحري في التبادل التجاري واضمحل دور طريق الحرير البري التقليدي، فشهد العالم تقدم في تقنية الملاحة، وبعدها جاءت الفتوحات الإسلامية ولها دور كبير في إنشاء طريق جديد فعلى أطراف العالم الإسلامي كانت القبائل البدوية من السهوب لديهم حصتهم في التجارة فنشطوا في تقديم سلعة «الغِرَاء»[2].

الأهمية التجارية لطريق الحرير في العصر الحديث

وبعد أن كانت استراتيجية الذهب غرباً خطة تنموية محلية للمناطق الصينية، باتت الآن سياسة خارجية للتوجه نحو الغرب والانفتاح، حيث تجسدت في مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، فالسير نحو الغرب بالغ الأهمية في تعزيز مكانة الصين باعتبارها أكبر بلد نامٍ في العالم في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وفي عام 2020 سيعيش أكثر من 80 بالمئة من سكان العالم في البلدان النامية التي تشهد ارتفاعاً غير مسبوق في الطبقة الوسطى وبالنظر إلى الدور المهيمن للاقتصاديات النامية في نمو الصين، والإمكانيات الضخمة للجنوب العالمي، تجري بكين إعادة توازن هادئة نحو العالم النامي، وتسعى إلى تسويق نفسها على أنها «الدولة الوسط» مستعيدة ما حققته وتمتلك وتعمل كجسر بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وهناك نوع من خطة مارشال التي من شأنها أن تخدم الطلب الصيني على المواد الخام من إفريقيا والطلب الأفريقي للسلع صنع الصين، وكذلك تمتلك الصين أهم خمس شركات شحن تنقل من خلالها 18 % من البضائع التي تغزو دول العالم[3]، وبالإضافة إلى المحطات البحرية،

(1) أحمد علوا، طريق الحرير معبر ثقافي وحضاري، مجلة الدفاع الوطني، العدد 331، كانون الثاني 2003، ص2

(2) حسون طاهر، البناء الاشتراكي في الصين، مجلة الاقتصادية، العدد 3، 1979، ص40.

(3) هيثم مزاحم، الصين والخشية من الجهاديين الأيغور في سوريا، مركز الدراسات، الشرق الأوسط 2 أيار، 2006، ص13.

(مثلثا خمسين) أكبر الموانئ في العالم ممولان برأسمال صيني أقله بنسبة 20 % وهناك أيضاً طموحات صينية لتطوير قوتها البحرية، من مرافق وموانئ التي لديها في الواقع استخدام مزدوج الاستخدام التجاري والعسكري، وأن عملية تطويق القارة الأفريقي من قبل الموانئ التي تمولها الصين تتناسب مع الحزام الاقتصادي (90 %) من الإيرادات والصادرات تمر عبر البحر الأفريقي وفضلاً عن دوريان في جنوب .فريقيا، وبور سعيد في مصر وهم من أكبر الموانئ في أفريقيا، وحيث تستثمر الصين (4) مليار دولار لربط أثيوبيا بجيبوتي، و13 مليار لإنشاء شبكة سكك حديدية، وأكثر من نصف الاستثمارات المخطط لها من قبل الصين كجزء من طريق الحرير الجديد[1].

خاتمة

يبرهن التاريخ السياسي والاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية على أنها دولة لا تعرف الكسل بل تعمل دوماً على تطوير ذاتها، فشهد تاريخها على سلسلة من الإصلاحات التي أوصلتها لتكون قوة اقتصادية ضخمة لا يستهان بها. كما أن امتلاك الصين لأدوات القوة الذكية، خوّلها لتكون نافذة اقتصادياً وسياسياً على الصعيد الإقليمي، ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي، تطورت مصالح الصين في محيطها الإقليمي بسرعة كبيرة، وعملية إطلاق مشروع طريق الحرير الجديد سيساهم في تأكيد التعاون الاقتصادي والدبلوماسي مع دول المنطقة. كما برهنت الصين على الجدية في نية التعاون مع الدول المشاركة في المبادرة عبر استخدام الصين «الدبلوماسية المتعددة الأطراف» لتخفيف مخاوف الدول من صعود النفوذ الصيني. ولكن هناك عقبة أساسية في تقدمها الإقليمي والدولي هي المشاكل الداخلية من تعدد الهويات، وتدني في المستوى التعليمي والصحي، (مشاكل الدالاي لاما والأيغور الصينيين)، وفي ظل عالم يسوده اليوم مفهوم التدخل الإنساني لحماية الإنسان وحقوقه، يصبح وضع الصين في خطر وخصوصاً أن لديها ذرائع كثيرة لمثل هذا التدخل. تحاول أيضاً هذه الدولة أن تقرب وجهات النظام العالمي إلى ما يتناسب مع طموحاتها دون أن تستبدله، كما أن هناك دعوات كثيرة للتعاون مع الصين ومنها دعوة الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك متوجهاً إلى دول الاتحاد الأوروبي لتوسع حوارها وتعاونها مع الصين لما تمثله من مكانة أسيوية ودور واعد في الشؤون الدولية ووضعها شيراك بأنها الدولة التي سوف تقرر اتجاه القرن الحادي والعشرين، وأخذ دور الصين يصعد على المستوى الدولي والإقليمي وارتفاع النمو الاقتصادي، وأصبحت من أهم الدول في الحركة الاقتصادية وخصوصاً في الدول النامية.

(1) بينغشي جين، تعميق الإصلاح على نحو شامل، دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الأولى، بكين، 2019.

قائمة المراجع

1 – افريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتاب للنشر، الأردن، 1988.
2 – بينغ شي جين، تعميق الإصلاح على نحو شامل، دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الأولى، بكين، 2019.
3 – جون ميرشايمر، الواقعية الهجومية، مدخل تفسيري لصعود قوة الصين في النظام الدولي والسياسية الدولية، بي بي سي عربي، الثلاثاء 22 نيسان 2014.
4 – ديانا عماد محمد كمال، الحزب الشيوعي والإصلاح السياسي في الصين، 2002.
5 – ديفيد هارفي، الليبرالية الجديدة، موجز تاريخي، ترجمة حجاب الإمام العبيكات، 2008.
6 – شي جين ينغ، الإصلاح على نحو شامل، دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الأولى، بكين، 2014.
7 – صالح الحاج، التنمية السياسية، نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر، 2008.
8 – طارق قاسم أحمد، تاريخ الشرق الأقصى، الطبعة الأولى، دار الملايين، 2002.
9 – عواد جهاد، مقدمة في العلاقات الدولية، المكتب العربي للمعارض، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.
10 – كارل ماركس، نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة راشد البربراوي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1969.
11 – كوي تيانغ نيغ، طريق الصين: النظرية العلمية إلى التنمية، ترجمة: عباس جواد كريم، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2011.
12 – محمد فخري، الديمقراطية، مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات، دار المنهل، الأردن.
13 – مي جيون رول، هل تعرف الحزب الشيوعي الصيني، دار النسر باللغات الأجنبية، بكين، الصين، 2011.
14 – ميشال توادر، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريج للنشر، الرياض، 2009.
15 – نادر الفرجاني، الكتاب الأحمر إلى جانب الكتاب الأصفر، عرض تجربة الصين التنموية، ندوة التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
16 – ناصر الحسيني، الصين العملاق، مركز الجزائر للدراسات السياسية والاستراتيجية، 3 حزيران 2017.
17 – نبيل نايلي، تثبت دعائم قرن أميركا الباسيفيكي، جامعة باريس، محاضرات 2012.
18 – نصر عارف، مفهوم التنمية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، د.ت.
19 – هيثم مزاحم، الصين والخشية من الجهاديين الأيغور في سوريا، مركز الدراسات، الشرق الأوسط 2 أيار، 2006.

المجلات والصحف:

1 – مجلة الاقتصادي، 1979، العدد 2.
2 – مجلة البحث عن الواقع، العدد الأول، 12/11/2013.
3 – مجلة الدفاع الوطني، لبنان، العدد 33 تموز 2000.